الأمم المتحدة

A/71/131

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2016
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (ل ل) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٣
الأرجنتين ٣
شيلي ٥
كولومبيا ٦
كوبا ٧
الهند ٩
جمهورية إيران الإسلامية ١٠

* A/71/50.

010816 260716 16-11862 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كازاخستان ١٣
المكسيك ١٤
هولندا ١٥
أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ١٦

أولا - مقدمة

١ - شددت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٣٤ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على ما أُعرِب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة فعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢ - ودعت الجمعية العامة إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت الدعم المعرب عنه على نطاق واسع في الاجتماع الرفيع المستوى لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

٣ - ودعت الجمعية العامة أيضا إلى البدء على نحو عاجل في إجراء مفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، ترمي إلى التوصل مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن نزع الأسلحة النووية، تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء حول سبل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وخاصة حول عناصر اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين، وأن يحيل ذلك التقرير إلى مؤتمر نزع السلاح.

٥ - وبمذكرة شفوية مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، دُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها حول هذه المسائل. ويتضمن القسم الثاني من هذا التقرير الردود الواردة.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية عنصرا أساسيا في موقف الأرجنتين بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي جدول أعمال نزع السلاح بشكل عام.

وتعتقد الأرجنتين أن الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تكون أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. فتبعات هذه الأسلحة تتجاوز مجال نزع السلاح في حد ذاته، وتترتب عليها آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

وتدرك الأرجنتين العواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة على نوع واحد من هذه الأنواع لأسلحة الدمار الشامل، إلى جانب أثرها المزعزع على استقرار الأمن الدولي.

وحالة الأسلحة النووية ربما تكون أخطرها. فمع أن استخدامها والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، فلم يتم بعد حظرها.

ويتعين لذلك إمعان التفكير في المعاهدة وفي دورها في إطار الأمن الدولي. وتنظر الأرجنتين إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها معاهدة أمنية.

وفي إطار المعاهدة، تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم شراء أو استحداث هذه الأسلحة، بينما تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض لإزالتها. ومع ذلك، وبعد مرور عدة عقود، لا يزال يتعين أن يُقابِل التقدم المحرز في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية تقدما مماثلا في مجال نزع السلاح النووي.

وهذه الحالة خطيرة بشكل خاص، لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعدم وفائها بالتزاماتها بموجب المعاهدة، زجت بعنصر عدم المساواة في التوازن الأمني، الذي ترتكز عليه المعاهدة. وبقيامها بذلك، زودت من يثيرون الشكوك بشأن مصداقية نظام عدم الانتشار بالحجج.

والدول الحائزة للأسلحة النووية مصرة على تماديها، وكذلك الدول الأخرى التي تستفيد على نحو غير مباشر من الحماية التي يُفترض أن توفرها الأسلحة النووية. والنتيجة المترتبة على ذلك لن تكون إلا زيادة عدم توازن وعدم استقرار السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد الأرجنتين لذلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتحرك نحو التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً يحظُر الأسلحة النووية.

وفي السياق نفسه، ندعم العملية الدولية التي تهدف إلى لفت الانتباه إلى الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية.

وينبغي ألا تتأخر أكثر من ذلك الإجراءات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الشامل الذي يمكن التحقق منه.

والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن بلدنا لديه التزام ثابت بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحقيق التآزر بين هذه المجالات للنظام المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تبنت شيلي نموذج الأمن البشري الذي يوجه جهودنا المتعددة الأطراف بإدراج الأفراد والمجتمعات المحلية في صميم أنشطتها الجماعية. لذلك نشجع إنشاء هيئات جديدة لمناقشة وتحليل هذا النهج من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

وقد دافعت شيلي بانتظام عن سياستها والتزامها الحقيقي بجميع الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، قمنا بإدانة عدم إحراز تقدم في التنفيذ المتوازن لذلك الحكم وندعو إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن أنسب السبل لإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي هو من خلال اعتماد صك عالمي ملزم، ويمكن التحقق منه ويحظر الأسلحة النووية.

وبناء على ذلك، أيد بلدنا جميع المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، نظرا لأن هذه الأسلحة هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة غير المحظورة بعد بموجب معاهدة دولية. وبالتالي ستواصل شيلي دعم ومناصرة الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المنعقد حاليا في جنيف. ونأمل أن يساعد عمله في بدء المناقشة بشأن صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أيدت شيلي مختلف الإعلانات الخاصة بالالتزام بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي أُدلي بها في مؤتمرات قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي أشير فيها إلى الحاجة الملحة لاعتماد اتفاقية شاملة تنص على الحظر والإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

بالإشارة إلى الفقرة ١٤ من منطوق القرار، التي تنص على ما يلي:

> تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح،

تفيد كولومبيا بما يلي:

- تمتثل كولومبيا بشكل تام لأحكام الصكوك الدولية الرئيسية بشأن نزع السلاح النووي، وتعترف بالمؤسسات الدولية الراسخة، وهي ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. وهذه هي أسس سياستها الخارجية.
- تؤدي كولومبيا دورا نشطا في المحافل الدولية التي تعالج القضايا العالمية، مثل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، وذلك من خلال صياغة واعتماد المبادرات الرامية إلى تخليص العالم من خطر الأسلحة النووية.
- ترى كولومبيا أن من المهم إنشاء آليات لتكملة عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والفريق العامل المفتوح العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتواصل كولومبيا العمل في تلك المحافل صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.
- وبوصفها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أدت إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، تدعو كولومبيا إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، من أجل تعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار.

- وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا بأن الحظر على الأسلحة النووية (منع الانتشار) وإزالة الأسلحة النووية (نزع السلاح) يجب أن يكونا وثيقي الصلة، وأن هذه التدابير يجب تنفيذها بالاقتران مع بعضها البعض.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

إن كوبا ملتزمة تماما بنزع السلاح النووي الذي يمثل أولوية قصوى في مجال نزع السلاح. والطريقة الوحيدة لضمان ألا تعاني البشرية أبدا من الآثار الرهيبة للأسلحة النووية هو حظرها وإزالتها الكاملة بطريقة شفافة ولا رجعة فيها.

وعلى الرغم من الارتفاع الشديد في مستوى الدعم الدولي لحظر وإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو تحقيق ذلك الهدف. ويتسم التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩ و ٣٤/٧٠ بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ بأهمية بالغة.

وتشكل تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها ضمن هذه التعددية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، السبيل المستدام الوحيد لمعالجة مسألتي نزع السلاح والأمن الدولي.

وتقترح كوبا الإجراءات العملية التالية لتعزيز هدف نزع السلاح النووي:

(أ) إنشاء لجنة خاصة بشأن نزع السلاح النووي على الفور بولاية تفاوضية، في إطار مؤتمر نزع السلاح؛

(ب) تحقيق تقدم مطرد في الحد من المخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها؛

(ج) وقف الدول الحائزة للأسلحة النووية التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية ونظم إيصالها وما يتصل بها من هياكل أساسية؛

(د) الوقف الفوري والدائم للتجارب النووية من أي نوع، بما في ذلك تجارب المحاكاة والتجارب دون الكتلة الحرجة، وإغلاق جميع مواقع اختبار الأسلحة النووية؛

(هـ) التنفيذ الفعال والعاجل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث تتعهد الأطراف بالسعي إلى إجراء مفاوضات بغية اعتماد التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي؛

(و) تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية واللارجعة في الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي؛

(ز) إزالة دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية والأمنية؛

(ح) التخفيض التدريجي للوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية إلى أن يتم القضاء عليها تماما؛

(ط) سحب الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية للبروتوكولات المتعلقة بالمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية التي تتعارض مع مركز تلك المناطق كمناطق خالية من الأسلحة النووية؛

(ي) إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

(ك) الاعتماد العاجل لمعاهدة توفر ضمانات أمنية عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛

(ل) اعتماد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي تأخذ في الاعتبار مخزونات المواد الانشطارية الحالية، كخطوة نحو تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي؛

(م) إنشاء آلية للتحقق من إزالة الأسلحة النووية؛

(ن) بدء المفاوضات حول برنامج للتخلص من جميع الأسلحة النووية تدريجيا، بما في ذلك المفاوضات لإبرام صك عالمي ملزم قانوناً يحظر تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اقتنائها أو إجراء تجاربها أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، ويقضي بتدميرها الخاضع للتحقق منه وذلك ضمن إطار زمني محدد.

وستواصل كوبا العمل مع بقية المجتمع الدولي لضمان أن يكون من الممكن تحديد التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها للقضاء على الأسلحة النووية في أقصر وقت ممكن في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد، بقرار الجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨.

وترحب كوبا أيضا بالمناسبات التي أقيمت في جميع أنحاء العالم للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يحتفل به في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل سنة، وتحث الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني على اتخاذ خطوات إضافية كل عام للاحتفال بهذا اليوم وتعبئة العمل الدولي من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

ساندت الهند قرار الجمعية العامة ٧٠/٣٤ الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز، ودعت فيه الجمعية مؤتمر نزع السلاح إلى البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

والهند مقتنعة بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق من خلال عملية تدريجية يكفلها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يكون عالميا وغير تمييزي. ويتعين إجراء حوار هادف في ما بين جميع الدول التي تملك أسلحة نووية من أجل بناء أسس الاطمئنان والثقة ومن أجل تقليص الدور البارز للأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي العقائد الأمنية.

وعددت الهند في ورقة العمل CD/1816 التي قدمتها خطوات محددة منها إعادة تأكيد الالتزام القطعي من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ وتقليص الدور البارز للأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ واتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ”عدم البدء باستخدام“ الأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وبتدميرها، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

وتعتبر الهند مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم للبدء بمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية يتم الاتفاق على ولايتها بتوافق الآراء كجزء من برنامج عمل شامل ومتوازن.

وانضمت الهند إلى البيانات التي تم الإدلاء بها في مؤتمر نزع السلاح باسم مجموعة الـ ٢١ في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٥، وفي آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦، والتي تدعو إلى البدء العاجل في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة بشأن اتفاقية شاملة عن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يوجد ضمان مطلق ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها بالفعل غير إزالتها بالكامل. ونزع السلاح النووي التزام لا يمكن أن يكون بديله إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أي ترتيب آخر أو آلية أخرى تَقصُر عن إزالة كل الأسلحة النووية على الصعيد العالمي إزالة كاملة ولا رجوع عنها ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي، وفقا لصك عالمي ملزِم قانونا يضمن أيضا عدم إنتاجها مطلقا مرة أخرى.

ووفقا لما انتهت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن اتخاذ كل التدابير العملية اللازمة لإزالة جميع الأسلحة النووية إزالة كاملة على الصعيد العالمي، بما في ذلك القيام، بحسن نية، بمواصلة المفاوضات المؤدِّية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعَّالة، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة، يمثل التزاما قانونيا على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة منها. ويتحتَّم الوفاء عاجلا بالالتزامات المحددة في المادة السادسة، والتي يعتبر تنفيذها لا مشروطا ولا اختياريا، من أجل إزالة الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، واتِّقاء إصابة الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية بمزيد من الإحباط، والتآكل المستمر لصحة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها ومصداقيتها.

ومع التشديد على الحاجة إلى الحفاظ على الزخم المتعلق بنزع السلاح النووي الذي نبع، جزئيا، من الاجتماع الرفيع المستوى الأول للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والمؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودة في عاميْ ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تؤكد إيران على أهمية التنفيذ العاجل والكامل لأحكام قرار الجمعية ٣٢/٦٨، الذي دعت الجمعية العامة من خلاله إلى جملة أمور منها بدء المفاوضات على نحو عاجل، خلال مؤتمر نزع السلاح، ومن أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وتعتقد إيران بقوة أن اتفاقية شاملة من هذا القبيل تمثل الطريقة العملية الوحيدة لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا يمكن، بأي طريقة، الاستعاضة عنها بمبادرات أحادية أو ثنائية أو غيرها من الترتيبات المماثلة.

ومع إعادة تأكيد إيران دعمها للبدء العاجل لمفاوضات من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، فإنها ترى أنه ينبغي لتلك الاتفاقية باعتبارها صكا عالميا غير تمييزي ومُلزِما قانونا أن تنص، فيما تنص عليه، على ما يلي:

- الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، للبحث في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية واستحداثها أو اختبارها أو إنتاجها أو حيازتها أو اقتنائها أو نقلها أو تكديسها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها، على الصعيد العالمي؛
- القيام، في إطار برنامج مرحليّ، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتمديد للإزالة الكاملة لكل أنواع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على الصعيد العالمي؛
- الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، للبحث في المواد الانشطارية وإنتاجها وحيازتها واقتنائها ونقلها وتكديسها بأي كمية، لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على الصعيد العالمي؛
- القيام، في إطار برنامج مرحليّ، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتمديد للإزالة الكاملة لكل المواد الانشطارية الموجودة التي تستخدم في الأسلحة النووية أو

غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو تحويلها إلى مواد لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية، على الصعيد العالمي؛

- الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لتخطيط أو تشييد أو تركيب أي منشأة أو مرفق للبحث في أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر وإنتاجهما، على الصعيد العالمي؛

- القيام، في إطار برنامج مرحليّ، بتحديد موعد نهائي واضح وغير قابل للتمديد للتدمير الكامل لكل المنشآت أو المرافق المتعلقة بالبحث في أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو إنتاجه، على الصعيد العالمي؛

- الحظر الدائم، دون استثناء وتحت أي ظروف، لأي نوع مباشر أو غير مباشر للتعاون أو المساعدة أو التشجيع أو التحريض على أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها؛

- التأكيد بوضوح على أن هدفها الرئيسي هو ضمان عدم وجود أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مواد انشطارية تُستخدم في الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي منشأة أو مرفق ذي علاقة بالبحث في أي نوع من الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو إنتاجه، أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها، على الصعيد العالمي؛

- إنشاء آلية تحقُّق دولية قوية لضمان عدم وجود أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مقدار من المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخري، أو أي منشأة أو مرفق ذي علاقة بالبحث في أي نوع من السلاح النووي أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو إنتاجه، أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها، وضمان استدامة مثل هذا الوضع على الصعيد العالمي؛

- أن تكون غير محددة المدة وتدخل حيز النفاذ بعد التصديق عليها من قِبَل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي مواد انشطارية تُستخدم في الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو أي منشأة أو مرفق ذي علاقة بالبحث في أي نوع من

الأسلحة النووية أو أي جهاز متفجر نووي آخر، أو إنتاجه، أو أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية أو يتعارض، بأي طريقة، مع موضوعها والغرض منها.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤيد كازاخستان تأييدا تاما فكرة تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما صياغة عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وفي رأينا أن أكبر التهديدات للسلام هي الأسلحة النووية والإرهاب النووي. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، أعلن رئيس كازاخستان نزاربايف بيانا معنونا ”بيان: العالم في القرن الحادي والعشرين“ مؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وحذر قادة العالم من الفناء المحتمل إذا لم يولوا اهتمامهم إلى القضاء على آلاف الأسلحة النووية في سياق تجدد سباق التسلح الخطير والمحتمل. وأصبح البيان الآن وثيقة من وثائق كل من الجمعية العامة (A/70/818) ومجلس الأمن (S/2016/317).

وفي عام ١٩٩١، قامت كازاخستان، بوصفها دولة حديثة العهد بالاستقلال، بإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية بصورة دائمة وتخلت طواعية عن رابع أكبر ترسانة للأسلحة النووية في العالم. ويرى بلدنا أن التقدم التدريجي وحده يؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتقودنا تجربتنا ووعينا بالدمار والمعاناة التي سببتها أكثر من ٤٥٠ تجربة نووية من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٨٩ إلى الانضمام إلى التعهد الإنساني الذي بادرت به النمسا وإلى المشاركة في تقديم قرارات الجمعية العامة الأخرى. ونعتبر أن من واجبنا الأخلاقي أن نكون أحد قادة العملية العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبالتالي، قدمنا قرار الجمعية القرار ٥٧/٧٠ بشأن الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتمثل هذه الوثيقة خطوة هامة نحو اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

وقبل عشرين عاما، تم تقديم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتوقع عليها الدول الأعضاء، لكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ.

وثمة ضرورة ملحة إلى اعتماد اتفاقات ملزمة دوليا لحظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل بالاستعانة بالتطورات التكنولوجية الجديدة. ولذا، فمن الأهمية بمكان إنشاء سجل للأمم المتحدة بالتطورات العلمية من هذا القبيل التي يمكن أن تفضي إلى استحداث أسلحة الدمار الشامل.

المكسيك[1]

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

إدراكا منها للآثار المدمرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يمكن أن تترتب على تفجير نووي متعمد أو عرضي على السكان والبيئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تؤيد المكسيك القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي اللجنة الأولى خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت المكسيك، ونسقت ويسرت القرار المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“[2] الذي أنشأ فريقا عاملا مفتوح العضوية أنيطت به ولاية وضع قواعد وتدابير قانونية جديدة لنزع السلاح النووي يجتمع في جنيف في عام ٢٠١٦ (من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير؛ ومن ٢ إلى ١٣ أيار/مايو، وخلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٦).

وأشارت المكسيك إلى أنه في حين لا يمكن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح دون إشراك البلدان النووية، فينبغي أن يركز الفريق العامل على ما يمكن أن تفعله الدول غير الحائزة للأسلحة النووية: تشجيع وضع معايير جديدة، ومنع الكوارث الإنسانية. وقدمت المكسيك ورقة عمل تتضمن عناصر لحظر الأسلحة النووية، فضلا عن توصيات (A/AC.286/WP.17).

(١) النص الكامل للمعلومات المقدمة من حكومة المكسيك متاح على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح. وقد قُدم موجز تنفيذي من أجل إدراجه في هذا التقرير.

(٢) قدمه ٢٩ بلدا: إكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأيرلندا، وباراغواي، وبالاو، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر مارشال، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا، وكينيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهندوراس.

وبالاشتراك مع أيرلندا وجنوب أفريقيا والكرسي الرسولي والنمسا، شجعت المكسيك، منذ عام ٢٠١٢، المبادرة الإنسانية عن آثار الأسلحة النووية، التي انبثقت من الإحباط الذي أصاب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع المدني لعدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

وترى المكسيك أن أي صك بشأن الأسلحة النووية ينبغي أن يضم العناصر التالية:

- تغطية جميع الأسلحة النووية وحظر وجودها.
- قبول التعاريف التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلك الواردة في معاهدة تلاتيلولكو بوصفها الأساس لجميع المفاوضات.
- وضع مواعيد زمنية نهائية غير قابلة للتمديد لتدمير جميع الأسلحة النووية.
- حظر الأسلحة النووية وإزالتها بصورة لا يمكن الرجوع عنها.
- إنشاء وكالة للتحقق.
- دخول الاتفاق حيز النفاذ عند توقيع وتصديق عدد معين من الدول عليه، دون أية شروط تقييدية.
- عالمية التطبيق والانفتاح أمام جميع الدول.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السبعين، القرار ٣٤/٧٠ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

وتقدم مملكة هولندا في هذه الوثيقة رأي حكومة هولندا حول المسائل التي يغطيها ذلك القرار.

وهولندا تود التشديد على أنها تتفق بالكامل مع الهدف النهائي للقرار ٣٤/٧٠ والمتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت هولندا على المستوى الوزاري في الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي، الذي نوقشت فيه منظورات مختلفة حول سبل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشير هولندا، مع الأسف، إلى أن القرار ٧٠/٣٤ لا يعكس سوى وجهة نظر واحدة معينة، بينما لا يورد المقترحات الأخرى المختلفة التي قدمت خلال اجتماع ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ووفقا لما ورد في تعليل التصويت الذي تلاه وفد هولندا باسم مجموعة البلدان المتقاربة التفكير خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، فإن القرار لا يتضمن إلا إشارات محدودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أن هولندا تفضل كثيراً إدراج إشارة أوسع إلى المعاهدة والتأكيد على أهميتها المحورية لنزع السلاح النووي.

وهولندا مصممة أيضا على أسئلتها التي طرحتها حول المؤتمر الدولي الذي سينعقد عام ٢٠١٨. وتشعر هولندا أن أهمية الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي لا تحظى بتأكيد كاف عليها في العمليات التي لا تتسم، من حيث نطاقها والمقصود منها، بقدر كاف من الوضوح والشفافية. ومن شأن ذلك أن يمنع دولاً أساسية من المشاركة، وهو يضر بالثقة الدولية التي يستند إليها النجاح في نزع السلاح. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا تركيز جهودنا على تحقيق تقدم في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب هولندا عن أسفها كذلك لأن القرار، بتركيزه على عنصر أساسي واحد فقط من عمل مؤتمر نزع السلاح، لا ينصف الاهتمام العاجل الذي يجب إيلاؤه لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر وللمسائل الأساسية الأخرى. وتعتقد هولندا أيضا أن البدء بالتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية بدون مشاركة الدول الحائزة لهذه الأسلحة لا يدفع قدماً بالهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز على أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية العليا، وأن الهدف النهائي لنزع السلاح النووي هو إزالة الأسلحة النووية بشكل تام. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة جميع الدول إلى مواصلة إيلاء الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي مما يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، تتحمل جميع الدول الحائزة للسلاح النووي، وخاصة تلك التي تمتلك أضخم الترسانات النووية، مسؤولية خاصة

في هذا الصدد. وفي هذا السياق، تدعو حركة بلدان عدم الانحياز الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى ما يلي:

(أ) التقيّد التّام بالالتزامات التي تعهدت بها منذ فترة طويلة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) عدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة انفجارية نووية أو السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة الانفجارية إلى أية جهة متلقية، وعدم تشجيع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على صنع تلك الأسلحة أو اقتنائها أو السيطرة عليها، أو دفعها إلى ذلك؛

(ج) وقف أية جهود للارتقاء بالأسلحة النووية أو لإجراء البحوث على أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو من الأجهزة الانفجارية النووية ووسائل إيصالها، أو لتطويرها؛

(د) استبعاد دور أي نوع من الأسلحة النووية في استراتيجياتها واستراتيجيات حلفائها الأمنية؛

(هـ) التخفيض فوراً من مستوى الاستعداد التشغيلي للأسلحة النووية، بطرائق منها إزالة توجيهها وإنهاء حالة الاستنفار بشكل تام؛

(و) إجراء تخفيضات هامة في أعداد الأسلحة النووية بجميع أنواعها وذلك إلى حين إزالتها بالكامل؛

(ز) تطبيق مبادئ عدم الرجوع والشفافية وقابلية التحقق في ميدان نزع السلاح النووي؛

(ح) تقديم ضمانات أمنية فعلية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للسلاح النووي تقضي بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف؛

(ط) عدم إجراء أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تيسيراً لدخولها مبكراً حيز النفاذ؛

(ي) التفعيل الفوري وغير المشروط للضمانات الأمنية التي توفرها معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتهيب حركة بلدان عدم الانحياز بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنفذ تنفيذاً كاملاً القرارات والمقررات المتخذة في مؤتمرات الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد الدعم العالمي القوي والراسخ للإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتباره مسألة ذات أولوية، وفي انتظار إنشاء هذه المنطقة، تطالب إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي شرط مسبق ودون مزيد من الإبطاء، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى اتخاذ خطوات عملية لعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك دون مزيد من التأخير.

وتحث حركة بلدان عدم الانحياز مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل متوازن وشامل من أجل الشروع في الأعمال الموضوعية.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٣٤/٧٠ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى البدء عاجلاً بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بقصد التوصل مبكراً إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها وإجراء تجاربها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

ويتعين أن تشكل المبادئ والتوصيات أعلاه جانباً من العناصر الممكنة في اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية.

ويُقترح إدراج ما يلي، في جملة أمور، في نص اتفاقية شاملة تعنى بالأسلحة النووية:

- مبادئ الاتفاقية وأهدافها
- نطاق الاتفاقية
- التعاريف

- التدابير (الالتزامات) الرامية إلى نزع السلاح النووي مع إطار زمني
- التحقق: النظام والجهاز
- التدابير الكفيلة بالامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية
- وضع عملية للاستعراض الدوري فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية
- تسوية المنازعات
- أحكام ختامية